

عينها على إيران.. "دورة الوقود" تثير مخاوف دولية من تجاوز سعودي للإطار النووي السلمي



تتزايـد تخوـفات خـبراء من الطـموحـات السـعـودـية النـوـويـة وإـمـكـانـيـة تـجاـوزـها الإـطـارـ السـلـمـيـ، مـتـحدـثـينـ عنـ شـواـهـدـ تقـنـيـةـ أـبـرـزـهاـ إـصـرـارـ الـرـياـضـ عـلـىـ اـمـتـلاـكـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ التـعـدـيـنـ إـلـىـ تـصـنـيـعـ الـوـقـودـ النـوـويـ، وـشـواـهـدـ أـخـرـىـ سـيـاسـيـةـ أـبـرـزـهاـ التـقـدـمـ السـرـيعـ لـلـبـرـنـامـجـ النـوـويـ الإـيـرـانـيـ وـاقـتـرـابـ طـهـرانـ، الـخـصـمـ اللـدـودـ لـلـمـمـلـكـةـ مـنـ عـتـبةـ تـصـنـيـعـ السـلـاجـ النـوـويـ.

ما سـبـقـ كانـ خـلاـصـةـ تـحلـيلـ نـشـرـهـ مـرـكـزـ "سـتـيمـسـونـ"ـ، وـتـرـجـمـهـ "الـخـلـيجـ الـجـدـيدـ"ـ بـعـنـوانـ: "لـمـاـ تـرـيدـ السـعـودـيـةـ الـحـصـولـ عـلـىـ دـورـةـ الـوـقـودـ النـوـويـ؟ـ".

ويـقـولـ التـحلـيلـ إـنـهـ بـيـنـمـاـ يـزـورـ رـئـيـسـ الـوـكـالـةـ الـدـولـيـةـ لـلـطـاقـةـ الـذـرـيـةـ إـيرـانـ، تـتزـايـدـ المـخـاـوفـ أـيـضاـ بـشـأنـ النـوـاياـ النـوـويـةـ السـعـودـيـةـ وـالـمـضـمـنـاتـ غـيرـ الـكـافـيـةـ.

وـفـيـ يـنـاـيرـ/ـكـانـونـ الثـانـيـ 2023ـ، أـعـلـنـ وزـيرـ الطـاقـةـ السـعـودـيـ الـأـمـيـرـ عـبـدـالـعـزـيزـ بـنـ سـلـمـانـ أـنـهـ، بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـاـكـتـشـافـ الـأـخـيـرـ لـاـحـتـيـاطـيـاتـ الـبـيـورـانـيـومـ الـأـصـلـيـةـ، تـعـزـزـ الـمـمـلـكـةـ تـعـزـيزـ خـطـطـهـاـ لـتـطـوـيرـ بـنـيـةـ تـحـتـيـةـ أـوـلـيـةـ لـدـورـةـ الـوـقـودـ النـوـويـ، عـلـىـ الصـعـيـدـيـنـ الـمـحـلـيـ وـالـدـولـيـ.

وأكَدَ الوزير السعودي أن ذلك قد ينطوي على مشاريع مشتركة مع شركاء راغبين وأن السعودية ستتمثل في المعايير الدولية للشفافية.

ويرى التحليل أن تعليقات الوزير السعودي لم تكن مفاجئة، ففي اجتماع سابق عام 2022، صرَّح بأن المملكة تخطط لاستغلال موارد اليورانيوم الهايلة "بأكثر الطرق شفافية".

لكن ذلك لم يمنع القلق الدولي من تناُمي النوايا السعودية وسط سياق إقليمي تفيد التقارير فيه بأن إيران تقوم بتخصيب اليورانيوم بمستويات أعلى من أي وقت مضى.

ويعود الاهتمام السعودي بالتقنولوجيا النووية المدنية إلى أواخر الثمانينيات، عندما أنشأَت المملكة معهد أبحاث الطاقة الذرية داخل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنولوجيا.

وكان تطوير برنامج للطاقة النووية المدنية جزءاً لا يتجزأ من رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان 2030، وهي خطة طموحة لتحويل المملكة العربية السعودية من اقتصاد يعتمد على الهيدروكربونات إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة وإنتاجاً.

ومنذ الكشف عن رؤية 2030 في عام 2016، أعرَّت النخب السياسية السعودية عن اهتمام قوي وغير قابل للتفاوض على ما يbedo في تطوير القدرة على إنتاج يورانيوم منخفض التخصيب كوقود نووي باستخدام الموارد المحلية.

بعض المراقبين يرون أن ذلك يعكس تحديداً مصداقية الادعاءات السعودية حول تطوير برنامجها النووي.

ووفقاً للتحليل، يرى بعض الخبراء أن تصميم السعودية على امتلاك القدرة على الانتقال من التعدين إلى تصنُّيع الوقود هو سبب إضافي للشك في النوايا السلمية للمملكة، نظرًا للطبيعة غير الاقتصادية لتصنُّيع الوقود المحلي بالإضافة إلى احتياطيات البلاد الهايلة من النفط والطاقة الشمسية.

وبالنسبة لآخرين، فإنه يؤكد عدم كفاية الضمانات الحالية السعودية.

على سبيل المثال، تحتفظ المملكة بالنسخة القديمة لما يسمى ببروتوكول الكميات الصغيرة (SQP)، والذي يعفي البلاد من عمليات التحقق والرقابة المكثفة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لم يكن السعوديون راغبين حتى الآن في تبني بروتوكول الكميات الصغيرة المعدل للوكلة الدولية للطاقة الذرية أو البروتوكول الإضافي النموذجي، الذي يسمح بعمليات تفتيش متطفلة في غضون مهلة قصيرة.

وبالنسبة لبلد يشع في خطط طموحة للطاقة النووية، فإن التحقق المبكر والرصد الكامل ضروريان لتأكيد الطبيعة الحميدة للبرنامج للمجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، أثار خطاب نخب السياسة السعودية الطويل الأمد فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني قلقاً إضافياً، حيث أكد المسؤولون في منتديات مختلفة أن "كل الرهانات ستنتهي" إذا حصلت إيران على أسلحة نووية.

ويرى التحليل أن حقيقة أن السعودية لم تنفذ حتى الآن "حقها في التخصيب" المفترض على الرغم من سنوات الخطاب الجذاب تستحق الاهتمام.

ونظرًا للتهديدات السعودية بأنها ستتطور قنابل إذا فعلت إيران، فإن الإصرار على المطالبة بشدة بهذا الحق يساهم في استراتيجية واسعة للتأمين تهدف إلى إعداد الجماهير المحلية والدولية لتحول دراما تيكي في البرنامج السعودي إذا رأت الحكومة ذلك ضروريًا.

واستشهد التحليل بمقال كتبه مراسل الطاقة ستيفن موفسون، ونشر عام 2018 بصحيفة "واشنطن بوست" قال فيه إنه "بالنسبة لولي عهد السعودية محمد بن سلمان، فإن المفاعلات هي مسألة مكانة وقوة دوليتين، وهي خطوة نحو مطابقة البرنامج النووي الإيراني المنافس الشيعي، وهي تروي بعضاً من عطش المملكة المحلي للطاقة".

ويعتبر التحليل أن الإصرار على استقلالية دورة الوقود النووي في المملكة مسألة مكانة، تهدف إلى تعزيز شرعية النظام داخليًا وإبراز القوة خارجيًا.

وبالنسبة للسعودية، ترتبط الهيبة ارتباطًا وثيقًا بممارسة خيار السيادة.

وختم التحليل بأنه من حق السعودية تخصيب اليورانيوم محلياً للأغراض السلمية، كعضو في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكنه يطالب بتشديد الضمانات الالزمة لعدم تحول الأمر لأهداف أخرى، ويقترح في

هذا الإطار خصوصاً أية اتفاقية تعاون نووي مستقبلية بين السعودية وروسيا أو الصين أو كوريا الجنوبية لاشتراط تبني المملكة للبروتوكول الإضافي المذكور قبل بيع المفاعلات لها.

المصدر | لودوفيكا كاستيللي | ستيمسون - ترجمة وتحرير الخليج الجديد